

## قياس وتحليل مؤشرات التنوع الاقتصادي في الاقتصاد العراقي خلال الفترة 2004-2019

Measuring economic indicators in the Iraqi economy during the period  
2004-2019

م. د نمارق قاسم حسين

Teacher Dr. Namarq Qassem Hussein

كلية الإدارة والإقتصاد /جامعة كربلاء

College of Administration and Economics,  
University of Karbala[namariq.q@uokerbala.edu.iq](mailto:namariq.q@uokerbala.edu.iq)

## الملخص

يُعدُّ التنوع الاقتصادي احد اهم المؤشرات الدالة على قوة اقتصاد بلد معين اذ أخذ موضوع التنوع الاقتصادي أهمية كبيرة بعد أن أدركت البلدان وبخاصة الريعية منها والتي تعاني من اختلالات وتشوهات كبيرة في هياكل اقتصاداتها، الخطر الناجم من اعتمادها على المورد الوحيد للدخل، والمتأتي عن طريق امتلاكها لثروات طبيعية كبيرة ، يقع في مقدمتها النفط، مما جعلها تتصف بأحادية الاقتصاد.

و تتجلى خطورة الاعتماد على هذا المورد عن طريق ارتباط أسعاره بالأسواق العالمية للنفط، وما يجري فيها من تقلبات حادة بين الحين والآخر، وأثر ذلك على النمو والاستقرار الاقتصادي في هذه البلدان، الأمر الذي دفع صندوق النقد الدولي إلى إصدار تحذيرات بضرورة أنجاز التنوع في اقتصاداتها لمعالجة هذه الاختلالات. ولهذا فقد سعت العديد من البلدان بالعمل الجاد على تطبيق استراتيجية التنوع الاقتصادي وإنجاحها عن طريق تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التنوعية والتي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي، وتحسين كفاءة فاعلية هذه القطاعات وبخاصة قطاع الصناعات التحويلية . وكذلك بأساليب إدارة المراكز التنوعية المتمثلة بالفوائض المالية والموارد، وبعتمادها على خبرات وكفاءات اقتصاديها ومخططيها. ويهدف هذا البحث الى قياس و تحليل مؤشرات التنوع الاقتصادي في الاقتصاد العراقي خلال المدة 2004-2019 عن طريق الاعتماد على معامل هيرفندال - هيرشمان .

**الكلمات المفتاحية:** التنوع الاقتصادي ، الناتج المحلي الاجمالي ، معامل هيرفندال-هيرشمان.

## Abstract

Economic diversification is one of the most important indicators of a country's economic strength. It is first oil, which has made it economy-free. The risk of dependence on this resource is evident through the linkage of its prices to world oil markets, occasional sharp fluctuations, and the impact on economic growth and stability in these countries, leading IMF to warn that diversification in their economies is needed to address these imbalances. So many countries have sought to work hard on the strategy of economic diversification and its success by adopting a package of economic policies. · This research aims at measuring and analyzing the indicators of economic diversification in the Iraqi economy during the period 2004-2019 by relying on the Hernval-Hershman coefficient.

Keywords: Economic diversification, GDP, and the Herfendal-Hirschman coefficient.

**المقدمة**

يعد التنوع الاقتصادي من اهم الاهداف التي تسعى العديد من الدول الى تحقيقه وقد تمكنت الدول المتقدمة من الوصول اليه اما الدول النامية فما زالت تتقدم بخطوات بطيئة جدا او قد تكون شبه معدومة لتحقيقه ويهدف التنوع الاقتصادي الى تقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمقدرة على التعامل مع الأزمات الخارجية كتقلبات أسعار المواد الأولية كالنفط أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية والغذائية أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية، تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية عن طريق تطوير قطاعات متعددة و متنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها، تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص العمل ومن ثمّ تحسين مستوى معيشة الافراد، تمكين القطاع الخاص من أخذ دور أكبر في العملية الاقتصادية وتقليل تأثير الدولة والقطاع العام. وعلى المدى القصير، قد يكون الهدف هو التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيس البترول مثلا ومن ثمّ زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية. أما على المدى الطويل، فالهدف المنشود هو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيس في إحداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنوع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى. أي إنّ القطاع الرئيس، كالنفط، قد يجري الاعتماد عليه ليصبح وسيلة لتحقيق التنوع الاقتصادي.

**اهمية البحث**

تتبع اهمية البحث من ضرورة ايجاد واعتماد مصادر اخرى غير الموارد الريعية في تكوين الهيكل الاقتصادي لأي بلد خاصة ظل التقلبات التي تشهدها اسعار هذه الموارد في الاسواق العالمية ، اذ اصبح من الضروري الاعتماد على مصادر اخرى متنوعة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي لأي اقتصاد.

**مشكلة البحث**

نتيجة اعتماد الاقتصاد العراقي على القطاع النفطي بدرجة كبيرة مقابل تغييب بقية القطاعات الاخرى ونظرا لكون التنوع الاقتصادي احد وسائل التنمية الاقتصادية لذلك يواجه الاقتصاد العراقي تحديا كبيرا لتحقيق ذلك وتتمحور مشكلة البحث في معرفة مدى التنوع الاقتصادي في العراق عن طريق التعرف على نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بالإضافة الى هيكل التجارة الخارجية.

**منهجية البحث**

من اجل الوصول الى هدف البحث جرى اعتماد المنهج الاستدلالي القائم على الدراسة النظرية والتاريخية لموضوع البحث اضافة الى اعتماد المنهج الاستقرائي القائم على استنباط النتائج بعد استقراء مسارات البيانات الإحصائية.

**هدف البحث**

يسعى البحث الى تحليل هيكل الناتج المحلي الاجمالي عن طريق بيان نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي اضافة الى تحليل هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي خلال الفترة 2004- 2019 عن طريق معامل هيرفندال - هيرشمان.

## فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان التنوع الاقتصادي في الاقتصاد العراقي لن يتحقق الا عن طريق تصحيح اختلال هيكل الناتج المحلي الاجمالي وهيكل التجارة الخارجية.

## المبحث الاول

## الاطار النظري

## التنوع الاقتصادي (التعريف - الاهداف - الانواع)

## اولا :- تعريف التنوع الاقتصادي

للتنوع الاقتصادي تعاريف متعددة تختلف عن بعضها البعض باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة الا انها في النهاية تعني التخلي عن الاعتماد على مصدر اقتصادي معين دون غيره واتاحة اكبر عدد من الخيارات التي من الممكن أن يعتمد عليها اقتصاد بلد ما في حين يربط البعض التنوع بالإنتاج وبمصادر الدخل، يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية .

ويعرف التنوع الاقتصادي بانه سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية ورفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات متنوعة بدلا من الاعتماد على قطاع واحد. كما يعرف على انه تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الأسواق الخارجية هو الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل والتي من شأنها أن تعزز قدرات الدولة ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة (المعهد العربي للتخطيط، الكويت ، بلا).

كما يعرف على انه تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال الى مرحلة تمتين القطاعات الصناعية والزراعية وخلق قاعدة انتاجية وهو ما يدل على بناء اقتصاد وطني قادر على تحقيق الاكتفاء الذاتي (المعلا، 2001:13). كما يعرف على انه تنوع مصادر الناتج المحلي الاجمالي او تنوع مصادر الايرادات في الموازنة العامة (UNNITED NATIONS, 2003:6). أما من حيث التركيز على الهدف الأساس من التنوع فهو " تخفيض الاعتماد على قطاع البترول وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير بترولي وصادرات غير بترولية ومصادر إيرادات أخرى في الوقت نفسه تخفيض تأثير القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية (مرزوك، 2014:57) .

## ثانيا :- اهداف التنوع الاقتصادي

ويهدف التنوع الاقتصادي الى تحقيق ما يأتي :

- 1- تقليل نسبة المخاطر الاقتصادية الناتجة عن الاعتماد على مورد اقتصادي واحد ومنح اقتصاد ذلك البلد القدرة على مواجهة المخاطر والازمات الناتجة عن ذلك.
- 2- تحسين واستمرار دوران عجلة التنمية الاقتصادية عن طريق تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة ورفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي.
- 3- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات وزيادة الصادرات وخفض الاستيرادات ورفع مستويات الدخل .
- 4- توسيع نطاق القطاع الخاص في العملية الاقتصادية مقابل تقليص دور القطاع العام.

**ثالثاً :- أنواع التنوع الاقتصادي:**

- يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من التنوع الاقتصادي وهي كما يأتي (بو خزنة وآخرون، 2018:33) :-
- **التنوع الأفقي:** يعتمد على خلق قطاع انتاجي جديد يعمل على خلق الثروة وهي اصعب الاستراتيجيات لأنها تحتاج الى أنشطة جديدة في الاقتصاد .
  - **التنوع العمودي :** يعتمد على تبني سياسة توسيع سلة المنتجات المصنعة في نفس القطاع بهدف تكوين قطاع متكامل .
  - **التنوع التراكمي:** وهي استراتيجية تعتمد على تطوير قطاعات متنوعة مستقلة فيما بينها تخفف من مخاطر اصابة احد القطاعات.

**رابعاً :- مبررات التنوع الاقتصادي:**

للتنوع الاقتصادي مجموعة من المبررات اذ يشار إلى التنوع "عدم وضع البيض في سلة واحدة". فالاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة، كالنفط والغاز، يجعل أي اقتصاد عرضة لمخاطر تلك المصادر يسهم في تحقيق أكبر قدر من عوائد الإنتاج، مما قد ينتج عنه ارتفاع في الدخل واستيعاب نسبة اكبر عدد من اليد العاملة وتحسين مستوى معيشة الافراد. التنوع لا يدلّ على بالضرورة زيادة الصادرات غير النفطية فحسب بل يمكن أن يتضمن احلال الواردات والعوائد المتحققة من ذلك أيضا .

احتدام المنافسة، خاصة مع بروز منافسين جدد، وكذلك التخلف التكنولوجي فمن الصعب على بلد أن يحتمي من منافسين جدد أو من التكنولوجيات الجديدة إذا ما بقي على هامش التكنولوجيا أو في غياب أي تنوع اقتصادي.

**خامساً :- قياس التنوع الاقتصادي:-**

هناك مجموعة من المقاييس التي من الممكن الاعتماد عليها لقياس مدى التنوع الاقتصادي في بلد ما وعادة ما يقاس التنوع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة. ويعتمد بعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت (Dispersion) كمعامل الاختلاف، أو على قياس خاصية التركيز (Concentration) كمؤشر جيبين، أو على مفهوم التنوع (Diversification) (كمعامل هيرفندال هيرشمان الذي يعد الأكثر - شيوياً وتعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنوع الاقتصادي (قروف، 2016:644)، يعتمد هرفندال هيرشمان على قياس تركيب بنية المتغير ومدى تنوعه. يستخدم لقياس التنوع في تركيب ظاهرة ما، ولإبراز التغيرات -

الهيكلية التي طرأت على مكوناتها. وقد صمم هذا المعامل أصلاً لقياس مقدار التركيز في الصناعة أو قطاع مع (Datta, 2014:303) ، ويعرف معامل هرفندال هيرشمان بأنه مجموع مربع انصبه السوقية لجميع القطاعات والتي عددها -يساوي (n) التابعة لصناعة معينة.

ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي، واستخدم هذا المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لتعريف مدى التنوع في قطاع التصدير (فرج، 2018:167)، ويعرف معامل هرفندال هيرشمان بالصيغة الآتية :-

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^N \left(\frac{x_i}{\sum_{i=1}^N x_i}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث إنّ N تمثل عدد الأنشطة،  $x_i$  تمثل قيمة المتغير في النشاط، X تمثل القيمة الاجمالية للمتغير في النشاط وتتراوح قيمة هذا المعامل بين الصفر والواحد فاذا كانت قيمته صفر دل ذلك على وجود تنوع كامل في الاقتصاد اما اذا كانت قيمته مساوية

للوحد فان ذلك يدل على انعدام التنوع. ويمكن تطبيق هذا المؤشر على عدد من المتغيرات منها الناتج المحلي الثابت، الصادرات، الاستيرادات والايادات الحكومية ،وتكوين راس المال الثابت وقوة العمل...الخ، برغم من أن هيئة الأمم المتحدة للتنمية و التجارة وضعت في محاولتها لتحديد دول الأقل نمواً كل من اسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، اسهام العمل في الصناعة، مقدار الاستهلاك الفرد من الكهرباء ومقدار التركيز الصناعي كعناصر لتنوع الاقتصادي، الا اننا برجع الى واقع الاقتصاد العراقي ومدى توافر البيانات اللازمة لقياس التنوع الاقتصادي، جرى اعتماد على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2019) .

## المبحث الثاني

### مؤشرات التنوع الاقتصادي في الاقتصاد العراقي خلال الفترة 2004-2019

إنّ دراسة القطاعات الاقتصادية ودورها في النمو الكلي مهمة ضرورية للتعرف على هيكلية الاقتصاد ومستوى تطوره ومدى مساهمة هذه القطاعات في نمو العرض الكلي من السلع والخدمات، فقد اتسم الاقتصاد العراقي بالاختلال الهيكلي في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي بفعل الاعتماد الأساسي والرئيس على النفط الخام في تمويل موارده الذي تسبب بزيادة نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية في توليد الناتج المحلي الإجمالي على حساب تراجع إنتاجية قطاعات الاقتصاد الأساسية المتمثلة بالزراعة والصناعة التحويلية والسياحة وغيرها من النشاطات، الأمر الذي انعكس في عدم تحقيق التوازن الاقتصادي، حيث استمرت تتراجع نسبة مساهمة هذه القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وعدم دعم الحكومة للمنتوج المحلي لمنافسة المنتجات المستوردة ، فهذه الاختلالات نجدها متجسدة بشكل واضح في الأنشطة الاقتصادية المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وبسبب ما عاناه الاقتصاد العراقي طوال أكثر من عقدين من الزمن العديد من الاضطرابات السياسية التي تركت أثراً ونتائج سلبية غطت مفاصل الحياة الاقتصادية جميعها وامتدت لتشمل مختلف النواحي الاجتماعية.

و بسبب اعتماد الاقتصاد العراقي على الموارد النفطية بالدرجة الأولى في تغطية نفقاته العامة فقد تأثرت هذه النفقات بشكل كبير بظروف الحرب ما انعكس ذلك على تراجع العائدات النفطية وبرزت معها اختلالات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد العراقي والتي يمكن ملاحظتها عن طريق تراجع نسب العرض الكلي امام تصاعد حجم الطلب الكلي ما أدى الى ارتفاع معدلات التضخم والحاق اضرار بالغة بالاقتصاد العراقي، فضلاً عن ان الاقتصاد العراقي شهد تطورات سياسية كبيرة الفت بظلالها على جميع المتغيرات الاقتصادية لذلك سوف نتناول بعض هذه المتغيرات قبل وبعد عام 2003 منها سعر الفائدة ، عرض النقد الواسع ، معدل التضخم ، الاستثمار ، سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي.

وقد فرضت حالة التغيير السياسي في العراق في عام 2003 واقعاً جديداً على الاقتصاد العراقي. وذلك بالتوجه نحو اقتصاد السوق بعد حقبة من الزمن امتدت لأكثر من أربعين عاماً تأرجح فيها النمط الاقتصادي للدولة ما بين التخطيط المركزي ورأسمالية الدولة في مرحلة معينة وما بين انسحاب الدولة من بعض الأنشطة الاقتصادية في مراحل أخرى. وهذا التحول كان يتطلب الشروع في معالجة الضغوط الخارجية وإجراء إصلاحات داخلية. إلا إن استمرار العقوبات الاقتصادية المفروضة بموجب قرار مجلس الأمن والحروب المتتالية والصراعات الداخلية والاحتلال وعمليات السلب والنهب قد أثقلت كاهل الاقتصاد العراقي واستنزفت معظم موارده المادية والبشرية. حيث قدرت خسائر الاقتصاد في الهياكل الأساسية وسائر الأصول الاقتصادية بما يقارب من ( 300 ) مليار دولار خلال سنة (2003) . تحاول البحث عن طريق هذه الفقرة تحليل وقياس التنوع الاقتصادي في العراق للنشاطات الإنتاجية والصادرات والاستيرادات خلال الفترة (2004 - 2019) . وعن طريق ما سيجري ذكره حول نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي نلاحظ مدى حجم الفجوة الكبيرة بين القطاع النفطي

وبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى مما يعكس اختلالاً هيكلياً كبيراً في بنية الناتج المحلي الإجمالي وأن هذا الاختلال يحتاج إلى خطط طويلة الأمد لغرض معالجته.

#### أولاً: التنوع في النشاطات الإنتاجية:

إنّ أحد المؤشرات المعتمدة لمعرفة مدى تنوع اقتصاد ما، هو نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وبصفة عامة، يمكن القول عند تحليل الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في مجموع الدول العربية ومنها العراق بأنه لازال يتميز باستمرار الاعتماد الكبير على القطاعات الأولية أو الخدمات. كما لا زالت هذه الاقتصادات عرضة لتغيرات أسعار البترول وأسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية والتي تؤثر بشكل كبير على الإنتاج والتجارة الخارجية لتلك الدول. كما تتأثر بعض البلدان التي تعتمد على الدخل الناتج عن قطاع الخدمات، خاصة السياحة، بالظروف المحلية والسياسية في المنطقة (المعهد العربي للتخطيط، بلا).

يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات معبرة عن مستوى الأداء الاقتصادي للدولة وأن تحليل نمو الناتج وهيكله القطاعي من النقاط الأساسية لمعرفة التنوع الاقتصادي ومعالجتها. إذ يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات التي تستخدم في رسم السياسات الاقتصادية، وإجراء المقارنات الدولية والمحلية، كما أن تطور ونمو الناتج المحلي الإجمالي كاتجاه عام يعبر عن كفاءة الاقتصاد وتطور مستوى المعيشة ومن ثم كمقياس للرفاهية (الهاشمي، 2002:123)، ويتركز هدف التنمية في الدول النامية على إجراء التغيرات البنوية وخلق التناوب المطلوب بين قطاعات الاقتصاد الوطني، والتي بدورها تعكس بنية الناتج المحلي الإجمالي عبر المسار الزمني لعملية التنمية الاقتصادية والأهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

يعتمد تحليل تنوع الناتج المحلي الإجمالي على توزيع هذا الناتج مقيماً بالأسعار الثابتة لتسعة قطاعاً وهي: الزراعة وصيد الأسماك، التعدين والمقالع، الصناعة التحويلية، تجهيز الكهرباء وتجهيز المياه، البناء والتشييد، النقل والمواصلات والخزن، تجارة الجملة والمفرد والفنادق، المال والتأمين وخدمات العقارية، خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية. بعد عام 2003 دخل العراق في مرحلة جديدة فبعد استئناف تصدير النفط والانفتاح الاقتصادي عادت الحياة إلى الاقتصاد العراقي تدريجياً، إذ نجد إن حجم الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الجارية اتخذ مساراً تصاعدياً إلا أن نسبة مساهمة قطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لم يتغير بشكل كبير خلال الفترة (2004 - 2020) إذ لم يكن هناك تغير كبير في نسبة مساهمة القطاعات المذكورة انفاً في الناتج المحلي فقد انخفضت نسبة مساهمة قطاع الزراعة وصيد الأسماك من 5% في عام 2004 إلى 4.29% عام 2020، أما قطاع التعدين والمقالع فقد بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 80% عام 2004 إلا أنها انخفضت إلى 64% عام 2020 وعلى الرغم من النمو الجيد الذي حققته معظم القطاعات الأخرى.

بالمقابل حافظ قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية على ارتفاع نسب مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بشكل تدريجي من 1% عام 2004 إلى 9% عام 2020، وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الخدمات الحكومية يأتي في المركز الثاني في الأهمية النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بعد قطاع التعدين والمقالع. ويكتسب قطاع الخدمات أهمية عالية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ويضم هذا القطاع أنشطة الخدمات الإنتاجية والتي تشمل التجارة والمطاعم والفنادق والنقل والمواصلات والتخزين، والتمويل والتأمين والمصارف الحكومية والخدمات الأخرى. ويمكن بيان ذلك عن طريق الجدول الآتي:

الجدول (1) نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي

الرقم	القطاعات الانتاجية	2004	2019	معدل التغير %
1	الزراعة والغابات وصيد الاسماك	5.00	4.29	-0.0071
2	التعدين والمقالع	80.00	64.31	-0.1569
3	الصناعة التحويلية	1.00	0.86	-0.0014
4	تجهيز الكهرباء وتجهيز المياه	2.00	1.26	-0.0074
5	البناء والتشييد	1.00	1.93	0.0093
6	النقل والمواصلات والخزن	4.00	6.41	0.0241
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق	5.00	6.83	0.0183
8	المال والتأمين وخدمات العقارية	2.00	4.86	0.0286
9	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	1.00	9.25	0.0825
	مجموع الانشطة المحتسبة	100	100	

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات:

- 1 . البنك المركزي العراقي (2004 ) ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام 2003 ومطلع عام - 2004 ، مديرية العامة الاحصاء والابحاث، بغداد، العراق .
- 2- الجهاز المركزي لإحصاء 2020 ، التقديرات الاولية السنوية للناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي لسنة 2020، وزارة التخطيط، العراق .

ونلاحظ عن طريق الجدول اتف الذكر انخفاض نسبة مساهمة مجموعة من القطاعات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي مثل الزراعة والغابات والصيد ، التعدين والمقالع ، الصناعة التحويلية ، تجهيز الماء والكهرباء، مقابل ارتفاع نسبة مساهمة القطاعات الاخرى منها البناء والتشييد، النقل والمواصلات، تجارة الجملة والمفرد، خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية من القطاعات في تكوين الناتج وعليه يمكن القول ان هناك تغيرات طفيفة حصلت في بنية الاقتصاد العراقي ولتقييم التنوع الاقتصادي الحاصل في بنية الناتج جرى احتساب معامل هيرفندال - هيرشمان خلال الفترة (2004-2019) لمكونات الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة اذ نلاحظ انخفاض درجة التنوع الاقتصادي في بداية مدة البحث، انخفضت قيمة المعامل 0.65 عام 2004 الى 0.37 عام 2008 الا إنه ارتفع لتستقر قيمته بحدود 0.44 عام 2019 ومما يفيد بحدوث تنوع اقتصادي في بنية الناتج المحلي الاجمالي.

#### ثانياً :- التنوع في الصادرات

في ظل هيمنة الصادرات النفطية والبالغة حوالي 99% على مجموع صادرات العراق نلاحظ غياب للتنوع السلعي للصادرات ، اذ يعاني هيكل الصادرات من اختلالات هيكلية كبيرة جعل السلع العراقية تفقد قدرتها على منافسة السلع الدولية بما ان اسعار النفط تحدد وفق السوق الدولية فان اي اختلال في هذه الاسعار سيؤدي الى انهيار الاقتصاد

الرقم	القطاعات الانتاجية	2004	2019	معدل التغير %
1	المواد الغذائية والحيوانات الحية	0.20	0.196	-0.004
2	المشروبات والتبغ	0.00	0.00	0
3	المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	0.30	0.35	0.05
4	الوقود المعدنية وزيت التشحيم المتعلقة بها	99.4	99.78	0.38
5	زيوت وشحوم نباتية وحيوانية	0.00	0.00	0
6	المواد الكيماوية	0.00	0.00	0
7	سلع مصنعة ومصنفة حسب المادة	0.10	0.16	0.06
8	مكائن ومعدات نقل	0.00	0.00	0
9	مصنوعات متنوعة	0.00	0.00	0
10	السلع والمعاملات الغير مصنفة حسب النوع	0.00	0.00	0
	المجموع العام	100	100	

المصدر : الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات البنك المركزي العراقي ، نشرات متفرقة.

نلاحظ عن طريق الجدول انفة الذكر الاختلال الهيكلي الواضح في الصادرات العراقية اذ بلغت نسبة الصادرات الوقود المعدنية 99.4 % خلال عام 2004 و 99.78% خلال عام 2019 مقابل انخفاض نسبة مساهمة النشاطات الاخرى في هيكل الصادرات وخير دليل على ذلك قيمة معامل هيرشمان والتي بلغت 1% وهذا يدل على انعدام التنوع في هيكل الصادرات في عام 2004 فيما بلغت قيمة هذا المعامل 98% عام 2016 الى انه وصل الى 99% عام 2019 وهذا يقودنا الى استنتاج انعدام التنوع في هيكل الصادرات وهيمنة الصادرات النفطية وهذا يؤكد ان الاقتصاد العراقي اقتصاد احادي الجانب.

#### ثالثاً :- التنوع في الاستيرادات

هناك فجوة كبيرة بين الصادرات والاستيرادات في الاقتصاد العراقي اذ تعتمد السوق العراقية على نسبة كبيرة من الاستيرادات نتيجة الفجوة الناتجة عن تنامي الطلب المحلي بمعدلات تفوق معدلات نمو الانتاج المحلي من السلع بشقيها الاستهلاكي والاستثماري مما يدفع الى استيراد هذه السلع لسد الفجوة الحاصلة وان السبب في تنامي الاستيرادات على حساب الصادرات ناتج عن ضعف السياسات الاقتصادية بشكل عام والتجارية بشكل خاص الامر الذي انعكس سلبا على الصناعة المحلية بشكل خاص والاقتصاد الكلي بشكل عام مما جعل السلع العراقية تفقد قدرتها التنافسية في الاسواق الاخرى. بعد أن استقر الوضع الأمن نسبياً وتدفق صادرات النفط بعد عام 2003 ونتيجة لهذه الزيادة اخذت الاستيرادات بالازدياد بنسبة كبيرة جداً خلال المدة ( 2004 - 2019 ) ويمكن بيان ذلك عن طريق الجدول الاتي:



الرقم	القطاعات الانتاجية	2004	2019	معدل التغير %
1	المواد الغذائية والحيوانات الحية	3.4	5.4	2
2	المشروبات والتبغ	1.3	1.3	0
3	المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	1.8	1.8	0
4	الوقود المعدنية وزيت التشحيم المتعلقة بها	9.9	9.8	-0.1
5	زيوت وشحوم نباتية وحيوانية	6.4	6.4	0
6	المواد الكيماوية	6.7	6.7	0
7	سلع مصنعة ومصنفة حسب المادة	8.4	11.4	3
8	مكائن ومعدات نقل	43.5	38.4	-5.1
9	مصنوعات متنوعة	15.7	15.8	0.1
10	السلع والمعاملات الغير مصنفة حسب النوع	2.9	2.9	0
	المجموع العام	100	100	

ونلاحظ من الجدول أنف الذكر ان اعلى نسبة مساهمة كانت من حصة المكائن والمعدات في المرتبة الاولى بنسبة (43.5%) عام 2004 و (38.4%) عام 2019 تليها المصنوعات المتنوعة في المرتبة الثانية فقد هيمن استيراد السلع الصناعية الاستهلاكية منها بالتحديد على هيكل الاستيرادات في العراق. إذ شكل حوالي (70%) من إجمالي الاستيرادات. وتم تمويل هذا الاستيراد عن طريق الصادرات النفطية، يليها الوقود المعدنية وزيت التشحيم المتعلقة بها و زيوت وشحوم الحيوانية و النباتية الامر الذي يعكس ضعف القاعدة الإنتاجية الصناعية في العراق. فقد بلغت قيمة معامل هيرشمان (0.24) عام 2004 ثم انخفضت الى (0.21) عام 2019 الامر الذي يعكس غياب التنوع في هيكل الاستيرادات والتركيز على نوع معين من السلع دون اخر كما يشير الجدول أنف الذكر ان العراق يستورد كل انواع السلع بالرغم من أن هناك انواع من السلع بالإمكان انتاجها داخل البلد نتيجة توفر المواد والمستلزمات الاساسية اللازمة لما يمتلكه هذا البلد من موارد كثيرة ومتنوعة .

### الاستنتاجات :-

بناءً على ما جرى عرضه خلال البحث نستنتج ما يأتي :-

- 1- يتجلى تأثير النفط على اقتصاديات الدول النفطية وفقاً لثلاث مستويات، حيث يعد القطاع النفطي القطاع الرائد في معظم هذه الدول مما يؤدي الى ارتباط معدلات النمو الاقتصادي بمستوى أداء هذا القطاع، كما أن هيكل التمويل الخارجي والداخلي يعتمد بدرجة كبيرة على مستوى الإيرادات النفطية التي تتحدد بدورها مستويات الأسعار في السوق الدولية الأمر الذي يضيف الطابع الريعي على اقتصادياتها .
- 2- يؤثر التنوع تأثيراً كبيراً في نمو وتطور الاقتصاد. لكنه يبقى مرتبطاً ورهيناً بمجموعة من المتغيرات والتي تؤثر تأثيراً كبيراً في نسبة نجاحه أو فشله إذ تشكل عملية التنوع الاقتصادي تحدياً كبيراً للاقتصاد العراقي بالرغم من تأثيرها الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك بسبب اعتماد العراق على النفط بنسبة تزيد عن 95% من إجمالي صادراته .

- 3- انخفاض نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وهذا ما يشير اليه معامل هيرفندال - هيرشمان الذي أُحتسب للفترة 2004-2019 مما يعكس غياب التنوع الاقتصادي.
- 4- الغياب التام للكثير من القطاعات المكونة لهيكل الصادرات وانعدامه فقد كانت نسبة مساهمة العديد من القطاعات (0.00%) مما يقدم دليل واضح على غياب التنوع مقابل وصول نسبة مساهمة قطاعات اخرى الى (99%).
- 5- اعتماد السوق العراقية على استيراد حتى ابسط مستلزمات الحياة اضعف الميزة التنافسية للسلع العراقية وجعلها غير قادرة على الوصول الى الاسواق الخارجية.

### التوصيات

من اجل تحقيق التنوع الاقتصادي خلص البحث الى :-

- 1-الاهتمام بالقطاع الزراعي واعطاؤه اهمية لا تقل عن اهمية القطاع النفطي بل اكثر كونه مصدر غير ناضب بعكس النفط وتطبيق التقنيات المتطورة كافة من اجل انجاحه.
- 2-تعزيز القدرة التنافسية للسلع والبضائع العراقية في الاسواق الخارجية والعمل على معالجة الاختلالات الحاصلة في الاقتصاد العراقي.
- 3-فسح المجال امام القطاع الخاص لكي يأخذ دوره وتقديم الدعم الكافي له كونه مصدر مهم للنهوض بالواقع الاقتصادي.
- 4-تقليل الاستيرادات مقابل زيادة الصادرات احد الركائز المهمة لإحداث التنوع الاقتصادي والوصول الى تحقيق التنمية الاقتصادية.

### المصادر:-

- 1- البنك المركزي العراقي،التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2003 ومطلع عام 2004 ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، بغداد ، العراق.
- 2- البنك المركزي العراقي ،التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2005 ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، بغداد ، العراق.
- 3- البنك المركزي العراقي ،التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2006 ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، بغداد ، العراق.
- 4- البنك المركزي العراقي ،التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2007 ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، بغداد ، العراق.
- 5- البنك المركزي العراقي ،التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2008 ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، بغداد ، العراق.
- 6- البنك المركزي العراقي ،التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2009 ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، بغداد ، العراق.
- 7- البنك المركزي العراقي ،التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2010 ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، بغداد ، العراق.
- 8- البنك المركزي العراقي ،التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2011 ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، بغداد ، العراق.

- 9- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2012 ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، بغداد ، العراق.
- 10- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2013 ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، بغداد ، العراق.
- 11- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2014 ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، بغداد ، العراق.
- 12- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2015 ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، بغداد ، العراق.
- 13- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2016 ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، بغداد ، العراق.
- 14- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2017 ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، بغداد ، العراق.
- 15- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2018 ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، بغداد ، العراق.
- 16- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2019 ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، بغداد ، العراق.
- 17- المعهد العربي للتخطيط، الكويت، التعريف بالتنوع الاقتصادي واهدافه ومحدداته.
- 18- المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سياسة التنوع في الدول العربية عرض وتحليل لاهم المؤشرات.
- 19- ايسين بو خزنة واخرون، واقع وتحديات التنوع الاقتصادي للدول المصدرة للنفط دراسة حالة ( الجزائر ، السعودية)، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2018.
- 20- عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، التنوع الاقتصادي مفهومه وابعاده في بلدان الخليج العربيوممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة العاشرة، المجلد الثامن، العدد الحادي والثلاثون، 2014.
- 21- ماردين محسوم فرج، قياس وتحليل التنوع الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004-2016)، مجلة جامعة التنمية البشرية/ عدد خاص ببحوث المؤتمر العلمي السادس المنعقد في 25-26 نيسان ، 2018.
- 22- مجيد بن احمد المعلا، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الامارات العربية المتحدة 1995-2000، منشورات وزارة التخطيط في دولة الامارات.
- 23- محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1980/2014، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 2، 2016.
- 24- نضال الهاشمي، غفران الجبوري، تشخيص أثر الحصار الاقتصادي على المتغيرات الاقتصادية الكلية - دراسة قياسية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 5، 2002.
- 25- Datta,Soumyendra Kishore and Sengupta,Atanu(Eds),Development, Environment and Sustainable Livelihood,Cambridge Scholars Publishing,USA(2014).
- 26- UNNITED NATIONS – NATIONS . UNIES, UNFCCC Workshop on economic diversification, frame work convention on climate change-secretariat, Teheran, Islamic of Iran 18 -19 october 2003.